

الفصل السابع

الاستحاضة

- تعريف الاستحاضة
- أحوال الاستحاضة .
- اختلاف الفقهاء في الاستحاضة .
- السبب في اختلاف الفقهاء في المستحاضة .
- حال من تشبه الاستحاضة .
- أحكام المستحاضة .
- السر في الفرق بين وطء الحائض والمستحاضة

obeykandl.com

الاستحاضة

هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو نقص عن أقله أو سال قبل سن الحيض وهو تسع سنين فهو استحاضة .

واصطلاحاً :

الدم الخارج لعله من الفرج دون الرحم في غير أيام الحيض أو النفاس وعلامته أن لا يكون منتناً^(١)

فالاستحاضة إذن هي استمرار الدم على المرأة بحيث لا ينقطع عنها أبداً أو يتقطع عنها مدة يسيرة كاليوم واليومين في الشهر .

فدليل الحالة الأولى التي لا ينقطع الدم فيها أبداً ما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ يارسول الله ..! إني لأطهر... وفي رواية أستحاض فلا أطهر...

ودليل الحالة الثانية التي لا ينقطع الدم فيها إلا يسيراً حديث حمنة بنت جحش، حيث جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ..! إني أستحاض حيضة كبيرة شديدة " (رواه أحمد وأبو داود وصححه الترمذي) .

أحوال المستحاضة : ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

أن يكون لها حيض معلوم قبل الاستحاضة ، وفي هذه الحالة تعتبر هذه المدة المعروفة هي مدة الحيض ، والباقي استحاضة لحديث أم سلمة أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة تهراق الدم : فقال لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ولتستتفر ثم تصلى . (رواه مالك والشافعي والخمسة إلا الترمذي) .

مثال ذلك :

امرأة كانت يأتيها الحيض ستة أيام من أول كل شهر، ثم طرأت عليها الاستحاضة فصار الدم يأتيها باستمرار فيكون حيضها ستة أيام من أول كل

(١) الدين الخالص، محمود خطاب السبكي ج ١، ص ١٣٩ .

شهر وما عداها استحاضة، لحديث عائشة -رضي الله عنها- أن فاطمة بنت حبيش قالت : يا رسول الله ! إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : لا، إن ذلك عرق ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصى (رواه البخارى) .

وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لأم حبيبة بنت جحش امكثي قدر ما كانت تجسك حيضتك ثم اغتسلي وصى . فعلى هذا تنتظر المستحاضة التي لها حيض معلوم قدر حيضها ثم تغتسل وتصلى ولا تبالي بالدم حيثئذ .
الحالة الثانية :

أن يستمر الدم بها ولم يكن لها أيام معروفة ولا تستطيع تمييز دم الحيض بأن تكون الاستحاضة مستمرة من أول ما رأت الدم ودمها على صفة واحدة، أو على صفات مضطربة لا يمكن أن تكون حيضاً، فهذه تعمل بعادة غالب النساء فيكون حيضها ستة أيام أو سبعة أيام من كل شهر، يتبدأ من أول المدة التي رأت فيها الدم وما عداها استحاضة لحديث : كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة فحمت رسول الله ﷺ أستفتيه وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش قالت: فقلت يا رسول الله . إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما ترى فيها ، وقد منعتني الصلاة والصيام ؟ فقال أنعت لك الكرسف (القطن) ، فإنه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك ، قال : "قتلجى" . قالت : إنما أئج ثجاً .

فقال لها : إنما هي ركضة من ركضات الشيطان ، فتحيضين ستة أيام إلى سبعة في علم الله ثم اغتسلي ، حتى إذا رأيت أنك قد طهرت ، واستنقيت ، فصلي أربع وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي فإنه ذلك يجزئك، وكذلك فافعلي في كل شهر ، كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقات حيضهن وطهرهن .(رواه أحمد وأبو داود والترمذي .وقال هذا حديث حسن صحيح)

قال الخطابي تعليقا على هذا الحديث : إنما هي امرأة مبتدأة لم يتقدم لها أيام ولا هي مميزة لدمها ، وقد استمر بها الدم حتى غلبها ، فرد رسول الله أمرها إلى العرف الظاهر والأمر الغالب من عاداتهن، ويدل على هذا قوله كما تحيض النساء ويطهرن بميقات حيضهن وطهرهن قال : وهذا أصل في

قياس النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن ^(١)

وفي قوله ﷺ ستة أيام أو سبعة أيام ليس للتخيير وإنما هو للاجتهاد فتتظر فيما هو أقرب إلى حالها ممن يشابهها خلقه ويقاربها سناً ورحماً وفيما هو أقرب إلى الحيض من دمها ونحو ذلك من الاعتبارات، فإن كان الأقرب أن يكون ستة جعلته ستة.. وإن كان الأقرب أن يكون سبعة جعلته سبعة .

الاستنفار والاستذفار والتلجيم : أن تشد على وسطها خرقة أو خيطاً أو نحو ذلك على صورة التكة ، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها ، وتشد الطرفين بالخرقة التي في وسطها - وحالياً تباع جاهزة - فتشد أحد الطرفين قدامها عند صرتها والآخر خلفها . هذا بعد وضع قطعة من القطن على الفرج .

والشافعية يقولون :

هذا التلجم وهذا الاستنفار واجب على المستحاضة من أجل الصلاة ، ويجب أن تفعل ذلك فور البدء بالصلاة دون تراخ ، فإذا لم تقصر في ذلك ونزل الدم في أثناء الصلاة لم تبطل طهارتها ولا صلاتها ، وتصلي بالوضوء فرضاً واحداً وما شاءت من النوافل . (هذا مذهب الشافعية وأحمد). فعن عائشة زوج النبي ﷺ أن أم حبيبة استحضت سبع سنين ، فسألت رسول الله ﷺ ، فأمرها أن تغتسل فقال : " هذا عرق " . فكانت تغتسل لكل صلاة .

الحالة الثالثة :

أن لا تكون لها عادة ، ولكنها تستطيع تمييز دم الحيض عن غيره بمعنى أن لا يكون لها حيض معلوم قبل الاستحاضة بأن تكون الاستحاضة مستمرة بها من أول ما رأت الدم من أول أمرها، فهذه تعمل بالتمييز فيكون حيضها ما يميز بسواد أو غلظة أو رائحة يثبت له أحكام الحيض وما عداه استحاضة يثبت له أحكام الاستحاضة .

(١) فقه السنة ج ١ ، ص ٧٦ .

مثال ذلك :

امرأة رأت الدم في أول ما رأته واستمر عليها لكن تراه عشرة أيام أسود وبقاى الشهر أحمر ، أو تراه عشرة أيام غليظا وبقاى الشهر رقيقا ، أو تراه عشرة أيام له رائحة الحيض ، وبقاى الشهر لا رائحة له ، فحيضها هو الأسود في المثال الأول والغليظ في المثال الثاني وذو الرائحة في المثال الثالث وما عدا ذلك فهو استحاضة، لقول النبي ﷺ " إذا كان دم الحيض فإنه أسود يُعرّف ، فإذا كان فأمسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلى فإنما هو عرق (رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم)

● اختلاف الفقهاء في المستحاضة :

الشافعية قالوا :

إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم بحيث عرفت القوى من الضعيف فإن حيضها هو الدم القوى . بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعا ، فإن اختل الشرط في الأمرين يكون حيضها يوما وليلة وبقاى الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة ، لا تمييز بين قوي الدم وضعيفه ، أما المعتادة فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوى ، عملا بالتمييز ، لا العادة المخالفة، وإن لم تكن مميزة وتعلم عاداتها قدرا ووقتا ، فترد إلى عاداتها في ذلك .

الحنابلة قالوا :

إن المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة، فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة والمبتدأة إما أن تكون مميزة أم لا ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضا ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ولم يزد على خمسة عشر يوما ، وإن كانت غير مميزة ، قدر حيضها بيوم وليلة وتغتسل بعد ذلك ، وتفعل ما يفعله الطاهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث، أما في الشهر الرابع، فتنتقل إلى غالب الحيض أو هو ستة أيام أو سبعة باجتهادها وتحريها .

المالكية قالوا : (١)

إن المستحاضة إن عرفت الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أو لون أو ثخن أو تألم ، فهو حيض بشرط أن يتقدمه أقل الطهر وهو خمسة عشر

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ١٢٩ .

يوماً فإن لم تتميز أو ميزت قبل عام أقل الطهر ، فهي مستحاضة أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها .
الحنفية قالوا :

المستحاضة إما أن تكون مبتدأة .وهي التي كانت في أول حيضها أو نفاسها ، ثم استمر بها الدم ، وإما إن تكون معتادة وهي التي سبق فيها دم وطهر صحيحان ، وإما أن تكون متميزة وهي المعتادة التي استمر بها الدم ونسيت عاداتها .

فأما المبتدأة فإنه إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وطهرت بعشرين يوماً في كل شهر يقدر نفاسها بأربعين يوماً ، وطهرها منه بعشرين يوماً ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها فإنها ترد إلى عاداتها في الطهر والحيض إلا إذا كانت عادة طهرها ستة أيام ، فإنها ترد إليها مع إنقاص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة ، فترد إلى عاداتها كما هي .

● السبب في اختلاف الفقهاء :

والسبب في اختلافهم إن في ذلك حديثين مختلفين :

أحدهما : حديث عائشة عن فاطمة بنت أبي حبيش أن النبي ﷺ أمرها وكانت مستحاضة أن تدع الصلاة قدر أيامها التي كانت تحيض فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم تغتسل وتصلى .

وثانيهما : ما أخرجه أبو داود من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت استحاضت فقال لها رسول الله ﷺ ، إن دم الحيضة أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فامكثي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلی ، فإنما هو عرق . (وهذا الحديث صححه أبو محمد بن حزم)^(١)

● حال من تشبه الاستحاضة :

قد يحدث للمرأة سبب يوجب نزيف الدم من فرجها كعملية في الرحم أو فيما دونه وهذه على نوعين :

(١) فقه النساء في الطهارة ص ٧٩ ، ص ٨٠ .

الأول: أن يعلم أنها لا يمكن أن تحيض بعد العملية مثل أن تكون العملية استئصال الرحم بالكليّة أو سدة بحيث لا ينزل منه دم ، فهذه المرأة لا يثبت لها أحكام المستحاضة ، وإنما حكمها حكم من ترى صفرة أو كدرة أو رطوبة بعد الطهر فلا تترك الصلاة ولا الصيام ، ولا يمتنع جماعها ، ولا يجب عليها غسل من هذا الدم ولكن يلزمها عند الصلاة غسل الدم ، وأن تعصب على فرجها خرقة ونحوها لمنع خروج الدم ثم تتوضأ للصلاة ، ولا تتوضأ لها إلا بعد دخول وقتها إن كان لها وقت كالصلوات الخمس وإلا فعند إرادة فعل الصلاة كالنوافل المطلقة .

الثاني: أن لا يعلم امتناع حيضها بعد العملية، بل يمكن أن تحيض فهذه حكمها حكم المستحاضة، ويدل على ذلك قوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش : إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فإن قوله فإذا أقبلت الحيضة يفيد حكم المستحاضة ، فيمن لها حيض ممن ذو إقبال وإدبار ، أما من ليس لها حيض ممكن فدمها عرق بكل حال ^(١)

أحكام المستحاضة

عن عكرمة أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فأمرها النبي ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلي ، فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلت . (رواه أبو داود)

وعن شهر بن حوشب قال : سئل ابن عباس عن المرأة تستحاض ؟ فقال : تنتظر قدر ما كانت تحيض فلتحرم الصلاة ، ثم لتغتسل ولتصلي حتى إذا كان أوانها الذي تحيض فيه فلتحرم الصلاة فإنما ذلك من الشيطان يريد أن يكفر إحداهن ^(٢) (رواه الدارمي ومسلم والنسائي) .

وعن محمد بن علي أبي جعفر أنه قال في المستحاضة : تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتحتشي كرسفاً وتتوضأ عند كل صلاة .
وأما أبو حنيفة فيقول : وضوؤها يصلح لكل الوقت فتصلي ما شاءت من الفرائض الفائتة. ويفسر الأحاديث الآتية أن المراد : الوضوء لوقت كل صلاة .

(١) الدماء الطبيعية للنساء ص ٣٥ .

(٢) أي : إدخال دم الحيض في دم الاستحاضة وخفاء أمرهما وسوسة شيطانية ليؤدي بها إلى ترك الصلاة في أيام وجوبها.

فعن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في المستحاضة : " تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلى والوضوء عند كل الصلاة " قال أبو داود: زاد عثمان : " وتصوم وتصلى " . (رواه أبو داود. والترمذى. وابن ماجه).
وعند الدارمى بلفظ :

" المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها في كل شهر ، فإذا كان عند انقضائها اغتسلت وصلت وصامت وتوضأت عند كل صلاة " .

وعند الدارقطنى بلفظ :

عن عائشة قالت : جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض . فأمرها النبي ﷺ أن تعتزل الصلاة أيام حيضتها ، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصلى وإن قطر الدم على الحصير .

وعن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : " لا ، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة ، اجتنبی الصلاة أيام حیضك ، ثم اغتسلى وتوضئي لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصير " (رواه ابن ماجه ، وأحمد والدارقطنى)

وقال مالك : دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء ، فإذا تطهرت من حيضها أو توضأت فلها أن تصلى بطهارتها ما شاءت من الفرائض إلى أن تحدث بغير استحاضة .

وعن ربيعة : أنه كان لا يرى على المستحاضة وضوءاً عند كل صلاة إلا أن يصيبها حدث غير الدم فتتوضأ . قال أبو داود : هذا قول مالك يعنى ابن أنس . (رواه أبو داود)

وجمهور العلماء من السلف والخلف -ومالك والشافعى وأبو حنيفة وأحمد- يقولون : لا -يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصلاة إلا بعد نهاية حيضها ، ويؤيدهم الأحاديث السابقة .

فالاستحاضة حدث دائم لا يمنع صلاة ولا صوماً ، والمستحاضة أحكامها نلخصها فيما يلي :

١- لا يجب عليها الغسل لشيء من الصلاة ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة ، حينما ينقطع حيضها ، وبهذا قال الجمهور من السلف والخلف .

٢- أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة ، لقوله ﷺ في رواية البخارى " ثم توضعى لكل صلاة " وعند مالك يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بحدث آخر .

٣- أن تغسل فرجها قبل الوضوء وتحشوه بخرقه أو قطنه دفعا للنجاسة وتقليلها لها، فإن لم يندفع الدم بذلك شددت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستغفرت .

٤- ألا تتوضأ قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور .

٥- أنه يجوز لزوجه أن يطأها في حال جريان الدم عند جماهير العلماء لأنه لم يرد دليل بتحريم جماعها . قال ابن عباس : " المستحاضة يأتيها زوجها إذا حلت فالصلاة أعظم " (رواه البخارى)

يعنى إذا جاز لها أن تصلى ودمها جار وهي أعظم ما يشترط لها الطهارة، جاز جماعها، وعن عكرمة بنت حمزة أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها . (رواه أبو داود والبيهقى وقال النووى إسناده حسن)

٦- أن لها حكم الطاهرات : فتصلى وتصوم وتعتكف وتقرأ القرآن وتمس المصحف وتحمله وتفعل كل العبادات^(١)

فالمستحاضة من أصحاب الأعذار كالمبطلون ومن به سلس البول أو رعاف دائم ، أو جرح لا يرقأ دمه .

وعن عائشة أن النبي ﷺ اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم فرمما وضعت الطست تحتها من الدم " (رواه البخارى) . وعنهما أيضا :

قالت اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطمست تحتها وهي تصلى . (رواه البخارى)

السرفى الفرق بين وطء الحائض والمستحاضة

وأما قوله : " وحرم وطء الحائض " لأجل الأذى ، وأباح وطء المستحاضة مع وجود الأذى " فمن حكمة الشارع تفريقه بينهما ، فإن أذى الحيض أعظم وأضر من أذى الاستحاضة ، ودم الاستحاضة عرق ، وهو فى الفرج بمنزلة الرعاف فى الأنف ، ودم الحيض عكس ذلك، ولا يستوى الدمان حقيقة ولا عرفا ولا حكما ولا سببا ، فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين فى الحكم كما افترقا فى الحقيقة .^(٢)

(١) فقه السنة ج ١ ص ٧٧ .

(٢) اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية . مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ج ٢ / ١٥٣ .